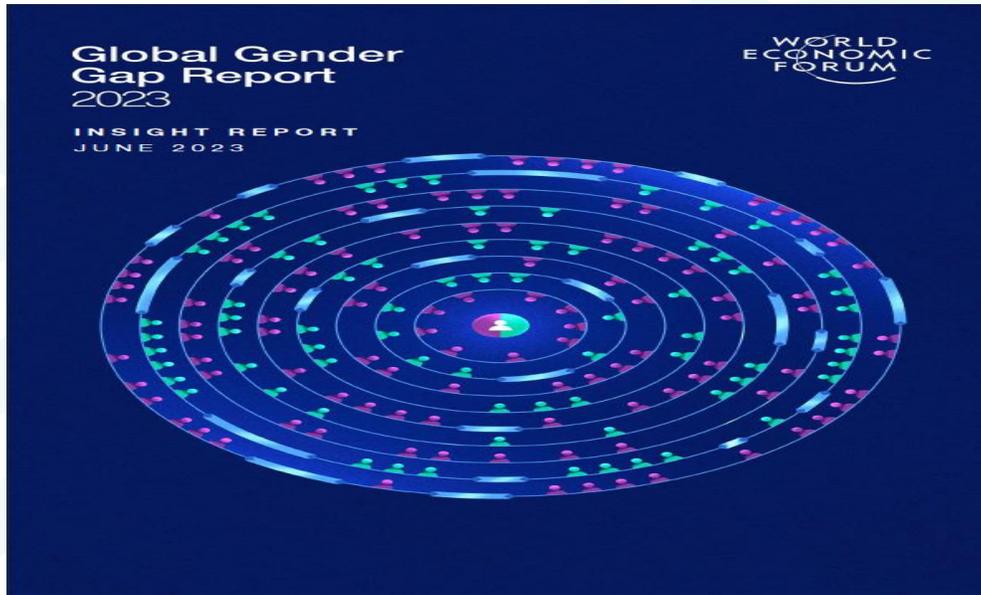


المصدر: المنتدى الاقتصادي العالمي

العدد: 693

بتاريخ: 22 يونيو 2023

تقرير الفجوة العالمية بين الجنسين



أطلق المنتدى الاقتصادي العالمي ظُهر الأمس تقرير الفجوة العالمية بين الجنسين لعام 2023، والذي يُعد العدد السابع عشر من نوعه على مستوى العالم يتم إصداره سنويا؛ حيث صدر لأول مرة عام 2006. ويوفر التقرير أداة لتقصي فجوة النوع في عدد من المجالات الاقتصادية، والسياسية، والصحية، والتعليمية من خلال المؤشر المركب لفجوة النوع على مستوى العالم. ويأتي إطلاق هذا التقرير فيما يتعلق بتحليل الجانب المصري بالتعاون مع المركز المصري للدراستات الاقتصادية، وهو الشريك البحثي الوحيد للمنتدى، والمسئول عن عملية جمع البيانات في مصر.

[رابط الخبر](#)

ويشمل تقرير فجوة النوع لهذا العام 146 دولة من مختلف الأقاليم، ويستهدف تقييم التقدم المحرز في سد فجوة النوع بمرور الوقت من خلال مقياس سنوي ثابت يُعرف بالمؤشر العالمي للتكافؤ بين الجنسين، والذي يقوم بقياس الوضع الحالي وتطور التكافؤ بين الرجال والنساء عبر البلدان والأقاليم المختلفة ومن خلال أربعة مؤشرات فرعية لأربعة أبعاد رئيسية هي: المشاركة الاقتصادية والفرص، التحصيل التعليمي، الصحة والبقاء على قيد الحياة، والتمكين السياسي. ويتم حساب مستوى التقدم المحرز نحو تحقيق التكافؤ بين الجنسين من خلال درجة التكافؤ (gender parity score) لكل مؤشر فرعي والتي تمثل النسبة بين قيمة كل مؤشر للمرأة إلى قيمة المؤشر للرجل، بحيث يرمز الواحد الصحيح إلى التكافؤ الكامل، وتُقاس الفجوة بين الجنسين بالمسافة أو مدى القرب أو البعد عن التكافؤ الكامل. فضلا عن بعض المؤشرات التي تم الاستعانة فيها بمصادر أخرى مثل Coursera ، linked in، في جمع البيانات الخاصة بملامح المشاركة السياسية والاقتصادية للمرأة وحقوق المرأة وغيرها.

وفيما يلي موجز لأهم نتائج التقرير الخاصة بالفجوة بين الجنسين على المستويين العالمي والإقليمي، ومدى تطورها في مصر:

أولاً: أهم تطورات الفجوة بين الجنسين على المستويين العالمي والإقليمي

- تبلغ الفجوة العالمية بين الجنسين في عام 2023 لجميع الاقتصادات الـ 146 المتضمنة في هذا الإصدار 68.4%، بتحسن قدره 0.3 نقطة مئوية مقارنة بإصدار العام الماضي، وقد تم سد الفجوة بنسبة 68.6% منذ عام 2006 وحتى الآن .

- يشير هذا التحسن المتواضع إلى تباطؤ ملحوظ في معدل التغيير في درجة التكافؤ بين الرجال والنساء، بحيث يستغرق إدراك التعافي 131 عاما للوصول إلى التكافؤ الكامل.

- بالنسبة للبلدان الـ 146 التي يشملها المؤشر لهذا العام، فقد أغلقت الفجوة بين الجنسين في مجال الصحة والبقاء على قيد الحياة بنسبة 96٪، وفجوة التحصيل التعليمي بنسبة 95.2٪، وفجوة المشاركة الاقتصادية والفرص بنسبة 60.1٪، وفجوة التمكين السياسي بنسبة 22.1٪.

- وبالمعدل الحالي للتقدم خلال الفترة 2006-2023، سيستغرق الأمر 162 عاما لسد الفجوة بين الجنسين في التمكين السياسي، و169 عاما للفجوة بين الجنسين في المشاركة الاقتصادية والفرص، و16 عاما لسد فجوة بين الجنسين في التحصيل التعليمي، فيما لا يزال وقت سد الفجوة بين الجنسين في مجال الصحة والبقاء على قيد الحياة غير محدد.

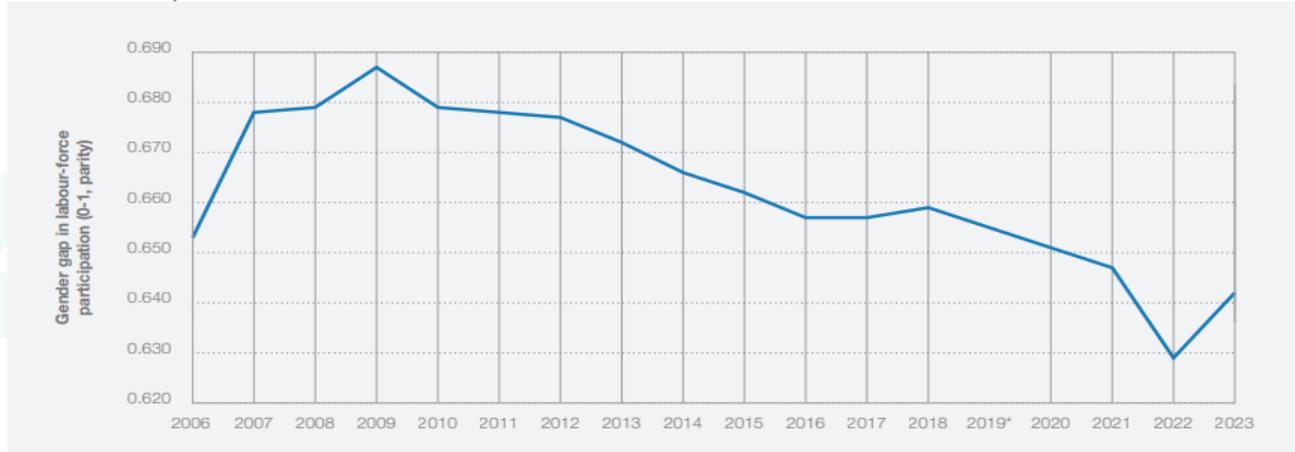
- لم يحقق بعد أي بلد التكافؤ الكامل بين الجنسين، على الرغم من أن البلدان التسعة الأولى¹ قد أغلقت ما لا يقل عن 80٪ من فجواتها. ولا تزال أيسلندا تحتل المرتبة الأولى (91.2٪) للعام الرابع عشر على التوالي، كما أنها لا تزال الاقتصاد الوحيد الذي استطاع سد أكثر من 90٪ من الفجوة بين الجنسين.

- بالنسبة لسوق العمل، أشار التقرير إلى عودة النساء إلى سوق العمل بمعدل أعلى قليلا من الرجال، مما أدى إلى انتعاش متواضع عن العام السابق مصدره العمل غير الرسمي بشكل أساسي، ومع ذلك، لا تزال مشاركة المرأة في قوة العمل أقل من ذروتها في عام 2009 (الشكل 1)؛ حيث تواجه النساء معدلات بطالة أعلى مقارنة

¹ أيسلندا، والنرويج، وفنلندا، ونيوزيلندا، والسوي، وألمانيا ونيكاراغوا وناميبيا وليتوانيا.

بالرجال وحتى عندما تعملن، يعاني العديد منهن من ظروف عمل دون المستوى المطلوب.

الشكل (1): تطور الفجوة بين الجنسين في المشاركة في سوق العمل خلال الفترة 2006-2023



المصدر: المنتدى الاقتصادي العالمي، تقرير الفجوة العالمية بين الجنسين لعام 2023.

- لا يزال التمثيل السياسي للمرأة في المناصب القيادية العليا ضعيفا، حيث تشغل النساء 32.2% فقط من هذه المناصب، مقارنة بـ 41.9% في إجمالي القوى العاملة. وقد تطرق التقرير إلى تقييم فجوة النوع في القطاعات المختلفة بسوق العمل؛ حيث أظهرت النتائج مستويات متفاوتة من التمثيل بين الجنسين وفقا لطبيعة القطاع، فمثلا تتمتع قطاعات مثل الخدمات الاستهلاكية وتجارة التجزئة والتعليم بنسب أعلى من النساء في المناصب القيادية، مقارنة بقطاعات أخرى مثل التشييد والبناء والخدمات المالية والعقارات.

- تنبأ التقرير بمستقبل الفجوة بين الجنسين في سوق العمل فيما يتعلق بمهن العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات (STEM) والتي وصفها بأنها مجموعة مهمة من الوظائف ذات الأجور الجيدة، ومن المتوقع أن تنمو في المستقبل، وقد أظهرت بيانات LinkedIn أن النساء لا يزالن تمثيلهن ضعيفا بشكل كبير في القوى

العاملية في هذه المجالات، حيث تشكلن 29.2% فقط من جميع العاملين في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات مقارنة بتمثيلهن المتساوي تقريبا في المهن الأخرى، أي أن الاحتفاظ بالنساء في هذه المجالات بعد عام واحد من التخرج ينخفض بشكل ملحوظ.

- تواجه النساء تمثيلا ضعيفا أيضا في المناصب القيادية رفيعة المستوى مثل نائب الرئيس (17.8%) وأدوار C-suite (12.4%). وعلى الرغم من الزيادة الكبيرة في توافر المواهب بشكل عام في مجال الذكاء الاصطناعي (الذكاء الاصطناعي) بين عامي 2016 و2022، إلا أن تمثيل المرأة في مجال الذكاء الاصطناعي يتقدم ببطء.

- وفقا للتقرير تعد الفجوة الخاصة بالدخول المكتسبة أحد الفجوات المهمة التي تقف عائقا رئيسيا أمام تحقيق التكافؤ بين الجنسين. وفي هذا الصدد، جاءت كل من ليبيريا، تليها زيمبابوي (97.6%) وتنزانيا (90.3%) وبوروندي (88.3%) وبربادوس (88.1%) والنرويج (85.1%)، من أفضل الدول اداء، حيث سجلت جميعا درجة تكافؤ أكثر من 85%، بينما جاءت إيران (17.1%) والجزائر (19.2%) ومصر (19.7%) من أكثر الدول التي تعاني من عدم المساواة في الدخل بين الرجال والنساء، حيث سجلت تلك الدول أقل 20% درجة تكافؤ.

- أما على المستوى الإقليمي، فيتجاوز مستوى التكافؤ بين الجنسين في أوروبا (76.3%) نظيره في أمريكا الشمالية (75%) هذا العام ليحتل المرتبة الأولى من بين ثماني مناطق جغرافية. فيما جاءت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مؤخرة القائمة في تقرير هذا العام .

- لا تزال منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هي الأبعد عن تحقيق التكافؤ بين الجنسين بالمقارنة مع الأقاليم الأخرى، حيث سجلت نسبة تكافؤ بلغت 62.6% بتراجع قدره 0.9 نقطة مئوية منذ الإصدار الأخير للمنطقة، فيما استطاعت الإمارات العربية المتحدة وإسرائيل والبحرين تحقيق أعلى مستوى على مستوى المنطقة، في حين احتلت المغرب وعمان والجزائر المرتبة الأدنى، كما يتضح من الجدول (1) أدناه. وسجلت البلدان الثلاثة الأكثر كثافة سكانية في المنطقة وهي: مصر والجزائر والمغرب، تراجعاً في درجات التكافؤ منذ الإصدار الأخير للتقرير. ويشير المعدل الحالي للتقدم إلى أن التكافؤ الإقليمي الكامل لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا سيستغرق نحو 152 عاماً.

الجدول (1): الفجوة بين الجنسين في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

Country	Rank		Score
	Regional	Global	
United Arab Emirates	1	71	0.712
Israel	2	83	0.701
Bahrain	3	113	0.666
Kuwait	4	120	0.651
Jordan	5	126	0.646
Tunisia	6	128	0.642
Saudi Arabia	7	131	0.637
Lebanon	8	132	0.628
Qatar	9	133	0.627
Egypt	10	134	0.626
Morocco	11	136	0.621
Oman	12	139	0.614
Algeria	13	144	0.573

المصدر: المنتدى الاقتصادي العالمي، تقرير الفجوة العالمية بين الجنسين لعام 2023.

ثانياً: تطور الفجوة بين الجنسين في مصر

- حققت مصر درجة تكافؤ بين الجنسين بنسبة 62.6% وبذلك احتلت المرتبة 134 بين 146 دولة شملها التقرير لهذا العام، والمرتبة 10 من بين 13 دولة على مستوى الإقليم، بتراجع قدره 1.3 نقطة مئوية عن المستوى الذي حقته في عام 2021 (63.9%) والذي اعتبر تقدماً ملحوظاً مقارنة بعام 2017 الذي تراجع فيه مؤشر الفجوة بين الجنسين في مصر إلى 60.8%.
- مقارنة بعام 2021، تراجع المؤشر الفرعي للتصويل التعليمي بنسبة 3 نقاط مئوية وذلك على إثر التدهور في فرص الالتحاق بالتعليم الثانوي والعالي. بينما استقر المؤشر الفرعي للصحة والبقاء على قيد الحياة عند 96.8%، دون تغيير تقريباً.
- جاءت مصر من ضمن مجموعة الدول الأقل تقدماً في سد الفجوة بين الجنسين فيما يتعلق بالدخول المكتسبة، فكما سبقت الإشارة، سجلت (19.7%) درجة تكافؤ فقط.
- بالرغم من تراجع ترتيب مصر سواء في المؤشر الكلي للتكافؤ بين الجنسين في مصر، أو في المؤشرات الفرعية الخاصة بالتصويل التعليمي والمشاركة السياسية، ورغم أن التحسن في ترتيب باقي المؤشرات الفرعية يكاد لا يذكر (كما يتضح من الجدول (2) أدناه)، إلا أن مصر حققت تقدماً ملموساً في بعض المجالات انعكس في قيمة المؤشرات الفرعية.

الجدول (2): تطور مؤشرات الفجوة بين الجنسين في مصر بين 2022 و2023

Index and Subindex	2023		2022	
	Score	Rank	Score	Rank
Global Gender Gap Index	0.626	134th	0.635	129th
 Economic Participation and Opportunity	0.420	140th	0.403	142nd
 Educational Attainment	0.943	119th	0.971	103rd
 Health and Survival	0.968	90th	0.968	93rd
 Political Empowerment	0.175	85th	0.198	78th

المصدر: المنتدى الاقتصادي العالمي، تقرير الفجوة العالمية بين الجنسين لعام 2023.

- بالنسبة للمشاركة الاقتصادية والفرص المتاحة أمام المرأة، فقد أدت زيادة حصة النساء في المهام الوظيفية العليا بنحو 6.8 نقطة مئوية (حصة المرأة 12.4%) وفي المناصب الفنية بنسبة 4.3 نقطة مئوية (حصة المرأة 35.1%) منذ عام 2022 إلى تعزيز تكافؤ هذا المؤشر الفرعي بنسبة 1.7 نقطة مئوية إلى 42%. ومع التمثيل النسائي المتزايد في مجلس النواب المصري بنحو 27.5% والتشكيل الوزاري للحكومة المصرية بنحو 18.8%، أصبح هناك تكافؤ بنسبة 17.5% في التمكين السياسي بمصر.

تنبه هام:

يتم الحصول على محتوى الخبر في هذا التقرير من المصادر المشار إليها مباشرة، والمركز غير مسؤول عن أي عواقب قانونية أو استثمارية قد تنشأ نتيجة استخدام المعلومات الواردة في الرأي.